

Distr.: Limited
30 March 2023
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

27 شباط/فبراير - 4 نيسان/أبريل 2023

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

هايتي*: مشروع قرار

.../52 المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في هايتي، فيما يتصل
بطلب سلطات هايتي اتخاذ إجراءات دولية منسقة وهادفة

إن مجلس حقوق الإنسان،

إنه يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإنه يشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإنه يشدد على أن المسؤولية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تقع في المقام الأول على عاتق الدول،

وإنه يعرب عن بالغ قلقه لأن تصاعد العنف الذي ترتكبه العصابات المسلحة، التي تسيطر على الجزء الأعظم من العاصمة بورت - أو - برانس، وعدة مدن أخرى يسفر عن نقص السلع الأساسية والرعاية الطبية، ويقوض الجهود التي تبذلها حكومة هايتي في مجال حقوق الإنسان، ويعوق تمتع شعب هايتي بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في التعليم، والحق في العمل، والحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، والحق في الغذاء الكافي والسكن والأمن، والحق في مياه الشرب والصرف الصحي النابع من الحق في مستوى معيشي لائق، والحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.



وإن يعرب عن بالغ قلقه أيضاً إزاء الترابط بين سطوة العصابات المسلحة في هايتي واللجوء المنهجي إلى العنف الجنسي والجسدي، وما لذلك من تأثير غير متناسب في النساء والفتيات، الأمر الذي ينطوي على مخاطر متزايدة للإصابة بالأمراض غير المعدية، ولا سيما اضطرابات القلق والاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة، والأمراض المعدية، وبخاصة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وهو ما من شأنه أن يعوق الأعمال الكامل لحقوق الإنسان لشعب هايتي وتمتعه الكامل بها،

وإن يعرب عن بالغ قلقه كذلك إزاء ما يتعرض له الناس من أذى بدني وعمليات الاختطاف والتعذيب والتشويه والمذابح، مما أدى إلى تشريد أعداد كبيرة من سكان هايتي، وإزاء تأثير العنف غير المتناسب على النساء والأطفال، بمن فيهم أولئك الذين تجندهم العصابات والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن، وكذلك إزاء الاعتداءات المتكررة على قوات الأمن،

وإن يلاحظ أن هايتي، على الرغم من الجهود التي تبذلها قواتها الأمنية، لا تملك لا القدرات التقنية ولا الموارد اللازمة لكي تكافح بفعالية الأعمال الإجرامية للعصابات المسلحة على أراضيها وتوطد التقدم الذي تحرزه في مجال حقوق الإنسان،

وإن يساوره بالغ القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها وإزاء الأزمة الإنسانية في هايتي، التي تتفاقم بفعل العنف العصابات المسلحة وتؤدي إلى تواصل موجات التشريد، والتضييق الشديد لفرص الحصول على الخدمات الأساسية لغالبية السكان، وعرقلة وصول المساعدة الإنسانية،

وإن يحيط علماً بالطلبات المتكررة التي وجهتها حكومة هايتي لاتخاذ إجراءات دولية منسقة وهادفة لوضع حد للانتهاكات والتجاوزات المتعددة لحقوق الإنسان المنسوبة إلى العصابات المسلحة ولمعالجة الأزمة الإنسانية في هايتي،

وإن يشير إلى الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هايتي، من خلال عنصر حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وإلى الزيارة التي قام بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى هايتي في الفترة من 8 إلى 10 شباط/فبراير 2023،

وإن يسلم بالدور الحاسم الذي يضطلع به المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في هايتي وبأهمية تهيئة وصون بيئة آمنة وتمكينية يستطيع المجتمع المدني أن يعمل فيها باستقلال وبمناى عن انعدام الأمن،

1- يؤكد أهمية مكافحة العنف العصابات المسلحة في هايتي مكافحة فعالة هو وما يترتب عليه من آثار سلبية في أعمال حقوق الإنسان وتمتع شعب هايتي بها؛

2- يؤكد أيضاً ضرورة إعادة إرساء الأمن لضمان فعالية الاستجابة الإنسانية، وتنظيم انتخابات ديمقراطية، وعودة المؤسسات الديمقراطية في هايتي؛

3- يحيط علماً بالجهود التي تبذلها حكومة هايتي لإعادة إرساء الأمن في هايتي، ودعواتها المتجددة لاتخاذ إجراءات دولية منسقة وهادفة لدعم جهودها؛

4- يطلب إلى حكومة هايتي تكثيف جهودها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتوطيد سيادة القانون، بما في ذلك نظام القضاء ونظام السجون، ومكافحة العنف والتمييز الجسديين، ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب، عن طريق دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومواصلة تنفيذ التوصيات

المقدمة والمقبولة خلال جولة الاستعراض الدوري الشامل الأخيرة⁽¹⁾، وتوصيات هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بأعمال العصابات المسلحة؛

5- يدعو سلطات هايتي إلى مواصلة الحوار الشامل بين جميع الجهات المعنية في هايتي من أجل إيجاد حل دائم للأزمة المتعددة الأبعاد في هايتي، بسبل منها تنظيم انتخابات حرة وشفافة تمهيداً لعودة المؤسسات الديمقراطية؛

6- يحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الجهات المعنية على مواصلة دعم تدابير حكومة هايتي وجهودها الرامية إلى مكافحة عنف العصابات المسلحة وبيع الأسلحة النارية واستيرادها وتداولها بصورة غير مشروعة، وضمان احترام حقوق الإنسان في هايتي، استجابةً بوجه خاص لطلبات حكومة هايتي المتكررة باتخاذ إجراءات دولية منسقة وهادفة، بسبل منها تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات؛

7- يطلب إلى المفوضية السامية أن تتعاون مع حكومة هايتي عن طريق تزويد الجهاز القضائي وقوات الأمن وإدارة السجون بالمساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لتمكين الحكومة من مواصلة استراتيجيتها الرامية إلى مكافحة أعمال العصابات المسلحة وإعادة إرساء سيادة القانون، ولمساندة تنفيذ التوصيات المقدمة والمقبولة خلال جولة الاستعراض الدوري الشامل الأخيرة؛

8- يطلب إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يعين دون تأخير، لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد، خبيراً في مجال حقوق الإنسان يكلف، بمساعدة من المفوضية السامية وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، برصد التطورات في حالة حقوق الإنسان في هايتي، بما في ذلك ضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإيلاء اهتمام خاص لحالة الأطفال والاتجار بالأشخاص في مجمل أعماله، وتقديم المشورة والمساعدة التقنية إلى حكومة هايتي والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني لمساندة جهودها المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها؛

9- يطلب أيضاً إلى المفوض السامي أن يقدم إليه، في إطار جلسة تاور بمشاركة خبير حقوق الإنسان، تقريراً مرحلياً عن حالة حقوق الإنسان في هايتي في دورته الرابعة والخمسين وتقريراً شاملاً عن المسألة في دورته الخامسة والخمسين؛

10- يشجع سلطات هايتي والمفوضية السامية على المضى قدماً في إنشاء مكتب للمفوضية السامية في هايتي، على النحو الذي اقترحت حكومة هايتي خلال زيارة المفوض السامي إلى هايتي في الفترة من 8 إلى 10 شباط/فبراير 2023؛

11- يطلب إلى الأمين العام أن يتيح للمفوضية السامية ما يلزمها من دعم مالي وتقني ولوجستي لإنشاء مكتب للمفوضية السامية في هايتي؛

12- يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.